



في اللقاء التشاوري للهيئة العلمية بمعهد الميثاق

الراعي: للهيئة دور مهم في توحيد الرؤى لمواجهة المؤامرات التي تستهدف الوطن



يحيى الراعي

ترأس الأخ يحيى على الراعي - الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام رئيس مجلس النواب - الأربعاء الماضي بمقر معهد الميثاق وبحضور الأخ محمد حسين العبدروس - عضو اللجنة العامة رئيس المعهد - اللقاء التشاوري لأعضاء الهيئة العلمية الرئيسية للمعهد وعدد من أعضاء الهيئات الفرعية بإمارة العاصمة ومحافظات: «صنعاء، عمران، الضالع، الحديدة».

عدد من الندوات وحلقات النقاش وورش العمل التي أقامتتها عدد من الجهات الرسمية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني مستعرضاً الموجهات العامة المستقبلية لأنشطة ومهام معهد الميثاق خلال المرحلة القادمة.

واستقراره. مشدداً على ضرورة دعم وتعزيز توجهات المؤتمر الشعبي العام وحكومته في البناء والتنمية وتحقيق الأمن والاستقرار. مؤكداً على ضرورة الاهتمام بنشاط الهيئة العلمية للمعهد ودعمها بما يمكنها من القيام بمهامها في إعداد وتقديم الدراسات العلمية الدقيقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والتي تساعد قيادة المؤتمر في اتخاذ القرارات المناسبة وتسهم في معالجة قضايا الوطن والمواطن.

تحالف العمالة والارتقاء

محمد الملاحى

الكثير من المفكرين والسياسيين العرب المهتمين والمراقبين للشأن السياسي في بلادنا ومعهم الكثير من مسؤولي المنظمات الدولية العاملة في بلادنا خاصة الداعمة لتجربتنا الديمقراطية بشيكون ويؤكدون على تميز التجربة الديمقراطية وتطورها خاصة عند مقارنتها بالتجارب الناشئة وعلى مستوى المنطقة ودول العالم النامي، لكنهم يأخذون على هذه التجربة عيباً كبيراً وعملاً سلبياً في سيرتها والمتمثل في المعارضة التي لم تستطع أن تترك دورها وتعي مسؤوليتها أثناء العملية الديمقراطية كونها بغرض أن تمثل كافة الميزان الأخرى بجانب المؤتمر كما هو موجود في كل الأنظمة السياسية الديمقراطية، ذلك لأن مسار العملية الديمقراطية يصبح ضعيفاً عند غياب المعارضة الجادة والواعية والناجزة سياسياً التي تؤدي دورها ورسالتها جنباً إلى جنب مع الحزب الحاكم في توفير السياسات والإصلاحات وتطوير تجربتنا الديمقراطية خاصة وأننا من التجارب الناشئة والواعدة والتي تحتاج بالضرورة إلى تضامن كافة الجهود من جميع أطراف العملية السياسية ومنها أحزاب المجتمع ويستطيع المراقب الحصيف والمحاسب الصادق أن يدرك أن أحزاب اللقاء المشترك غير قادرة على الإرتقاء إلى مستوى أوارها ومهامها بكل وعي ومسؤولية وأثر سلباً على التجربة الديمقراطية وظلت على حالها تلك من التخلف وفشلت وبالتالي وحتى اللحظة ورغم مرور عقدين من الزمان لتطبيق النهج الديمقراطي في بلادنا إن تقدم نفسها إلى الجماهير والتي الشارع بما تقدمهم إن يكونوا بيداً لغيرهم لتحمل مسؤولية العمل السياسي وقيادة الوطن، لذلك وجدت نفسها في حالة تأزم مزمنة دفعتها إلى ارتكاب المزيد من الأخطاء الفاحشة بسبب حداثة العمر على المشروع الوطني والحضاري يرمته في البلاد وعلى النهج الديمقراطي والتعددي الذي أخشاه شعبنا وأرضناه كوسيلة لتبديد السلطة سلبياً.

اليوم لم يعد أي متابع للشأن السياسي اليمني بحاجة إلى دليل أو تأكيد على أن أحزاب المشترك ابعدت بنفسها ونات كطرف شريك في العمل السياسي إلى لعب أدوار مشبوهة وهي تحالف دور أدنى خجل عن أداء الوطن والشعب والوحدة التي هي في وجه الأبرياء من أبناء الوطن فنعوا السلاح في وجه الأحداث الصعبة التي خراب ودمار بعد التقليل والتكثير بإمارة الوطن الشرفاء من صعده أو القوات المسلحة والأمن الذين بدلوا أرواحهم رخصاً ضد تلك العصاة وسخطها الإجرامي العملي الذي أراد أن يعود بالوطن إلى عصور الملكية والإمامة والظلام والتخلف التي تبذلها شعبنا إلى غير رجعة.

ولم يكن ذلك الانحداب الإحمق المريض لأحزاب المشترك مع عناصر التمرد الحوثية الإجرامية وحده بل تعداه إلى نماذج أخرى مشبوهة وخارجة عن الدستور والقانون والإجماع الوطني، بتأييد ودعمها خفية وعلاوية لعناصر الحراك الانفصالي وتبني دعوات التشنج والترققة وإشاعة العنف والفوضى خدمة لأجندة مسنودة ومخططات لا تريد لهذا الوطن والشعب أن ينعم بحريته ووحده وأمنه واستقراره لتجد أدنى عملية في الداخل والخارج تستخدماً كمنهج لتنفيذ تلك المخططات والأوامر التي تظل أبعد لهم من عين الشمس إن يروها تتحقق في أرض وشعب عصية على مثل الأوامر والخزعبلات.

لكن اكتشاف لنا حسيماً إزاء ذلك الدور الإجرامي الخطير والمشبوه الذي لا يقل بئساً عن اللعب بالنار، الأمر الذي يدعونا لأن نطالب الدولة ألا تتهاون مع أي من العابثين بامن الوطن ووحده واستقراره وأن ترد عليهم بكل قوة وحزم على اعتبار أن تلك خطوط حمراء لا يجب تجاوزها أو حتى مجرد التفكير بذلك وهذا لا بد من فرض هيئة الدولة وسلطات الدستور والقوانين واجبة ولازمة في أي وقت وحين دون رحمة أو تهاون لأن مقدرات الوطن ونوابته العليا فوق كل قضية وأي اعتبار.

رئيس مجلس الوزراء: قيادات المشترك غارقة في الفساد



أكد رئيس الوزراء أن على كل مسئول يمثل أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المساءلة إن يقدم استقالته كونه أصبح متهماً بالفساد ونهب المال العام ونجس القوائم، ودعا مجبور الإعلان إلى الإسهام في مكافحة الفساد وتعمير الاقتصاد الوطني، وفضح الفاسدين، واستخدام تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في التشهير بهم ومساءلتهم.

وأكد رئيس الوزراء أن على كل مسئول يمثل أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المساءلة إن يقدم استقالته كونه أصبح متهماً بالفساد ونهب المال العام ونجس القوائم، ودعا مجبور الإعلان إلى الإسهام في مكافحة الفساد وتعمير الاقتصاد الوطني، وفضح الفاسدين، واستخدام تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في التشهير بهم ومساءلتهم.

وأكد رئيس الوزراء أن على كل مسئول يمثل أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المساءلة إن يقدم استقالته كونه أصبح متهماً بالفساد ونهب المال العام ونجس القوائم، ودعا مجبور الإعلان إلى الإسهام في مكافحة الفساد وتعمير الاقتصاد الوطني، وفضح الفاسدين، واستخدام تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في التشهير بهم ومساءلتهم.

وأكد رئيس الوزراء أن على كل مسئول يمثل أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المساءلة إن يقدم استقالته كونه أصبح متهماً بالفساد ونهب المال العام ونجس القوائم، ودعا مجبور الإعلان إلى الإسهام في مكافحة الفساد وتعمير الاقتصاد الوطني، وفضح الفاسدين، واستخدام تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في التشهير بهم ومساءلتهم.

وأكد رئيس الوزراء أن على كل مسئول يمثل أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المساءلة إن يقدم استقالته كونه أصبح متهماً بالفساد ونهب المال العام ونجس القوائم، ودعا مجبور الإعلان إلى الإسهام في مكافحة الفساد وتعمير الاقتصاد الوطني، وفضح الفاسدين، واستخدام تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في التشهير بهم ومساءلتهم.

رئيس مجلس الوزراء:

قيادات المشترك غارقة في الفساد

دعا الدكتور علي محمد مجبور رئيس الوزراء عضو اللجنة العامة للمؤتمر إلى الاستمرار في التحضير للانتخابات البرلمانية القادمة، والعمل على إقرار التعديلات الدستورية المطلوبة لتطوير النظام الانتخابي عبر تطوير قانون الانتخابات، مؤكداً أن المؤتمر الشعبي العام قادر على السير في هذا الاتجاه مع القوى المتحالفة الأخرى ومع قوى المعارضة والمستقلين لا تبتعد عن ذلك. واتهم رئيس الوزراء أحزاب اللقاء المشترك بالسير لإغلاق باب الحوار، مشيراً أن هذه الأحزاب لم تتخذ جملتها من اتفاق فبراير ٢٠٠٩م إلا النقط الأولى وهي تمديد فترة سنتين لمجلس النواب.

وأعتبر الدكتور مجبور توقيع هذا الاتفاق أكبر خطأ ارتكبه المؤتمر الشعبي العام، لأنه من حق أي قوى سياسية أن تقاطع الانتخابات. مشيراً إلى أن أحزاب المشترك تتكلم ولم تتجاوب على الإطلاق مع أي حوار وكانهم يريدون البقاء في السلطة إلى الأبد.

موضحاً أن انتخابات ٢٠١٠م المحلية والبرلمانية هي التي كسرت ظهورهم فأدركوا أن الانتخابات البرلمانية لن تأتي نتائجها لصالحهم فهذا هو الأثر السياسي الجديدة من حيثها تقوم على البحث عن من يتعاطف الدولة ومساندة من يتأمر عليها!

المساوية في المحافظات الجنوبية الخ أقول له (يا أخي أنت ناديت بالانفصال وعنادك في الحكم ناديت بالانفصال في عام ٩٤ قبل مشكلة الأراضي طبعاً بعد ما قد نهبت الأراضي وانت تحكم.. قبل مشكلة المتقاعدين.. قبل مشكلة التقاعد.. وانت تحكم والانفصال أجندة في راسك).. وأوضح رئيس الوزراء أن مشكلة الأراضي في محافظة عدن تحديداً والمحافظات التي حولها مشكلة معقدة بشكل كبير، وسيفرأيتها ترجع لفترة حكم الحزب الاشتراكي اليمني مسانئ في خور مكسر تملك البيت الواحد أكثر من خمسة أشخاص.. من يتخسر جاء واخذ البيت.. تعقدت الأوضاع.. وباتي اليوم ليقول لك نهبت الأراضي بعد الوحدة.. وأكد رئيس الوزراء: الأراضي صرفت في عدن من عام ٨٦ إلى عام ٩٠ ولعائلات بعينها وأحفادهم..

لا وصاية على المحافظات الجنوبية واستغرب مجبور ما يردد البعض من تمثيل المحافظات الجنوبية والشرقية متناسلاً: (هل تلك العناصر تمثل القيادات المنتخبة والمسؤولون الموجودون في مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة؟ فانا واحد من المسؤولين من أبناء المحافظات الجنوبية، كما يمثل هذه المحافظات الشخصيات المنتخبة بإرادة الناس في المجلس المحلي في المحافظة، وفي مجلس النواب، أما عناصر كانت تحكم المحافظات الجنوبية وكانت تعمل لنا منديحة أو مجزرة بشرية كل خمس سنوات وبوروات صراع وعنف وتصفيات دموية، فهل مارألو يعتقدون أنهم الأوصياء وكان لديهم بصيرة تملك هذه المحافظات).

حكومة التحديتات وتطرق إلى جملة كبيرة من التحديات التي تواجهها الحكومة سواء كانت تحديات عالمية في أغلبها وتحديات محلية، وقال إن ما يعانيه الاقتصاد اليوم من مشاكل هو عبارة عن إفران لجملة هذه التحديات، التي أكد أن حكومتها تواجهها باقتدار كبير رغم أن الظروف

المشتركة يصعد الأزمات وأوضح الدكتور مجبور -في لقاء أجرته معه قناة اليمن- أن المشترك يصعد الأزمات ويعمل تحالفات انقلابية مع عناصر خارجة عن النظام والقانون ومنها الحوثيين وعناصر الفوضى الانفصالية. وشن رئيس الوزراء هجوماً شديداً على أحزاب المشترك الذين اتهمهم بالغرق في الفساد حتى إذا تمهم موضحاً أن أحدهم عندما كان في الحكومة أقل ستة آلاف موظف.. وقد مجبور أكاذيب المشترك متناسلاً: إلا أن يجعل أحدهم عندما يظهر على التلفزيون ويقول إن الفساد في عام ٢٠٠٩ في اليمن وصل إلى ستة مليارات دولار؛ وهو رقم يفوق موازنة الدولة..

النزول إلى الشارع لا يعني الفوضى وحول نزول المشترك إلى الشارع قال رئيس الوزراء: من حقه أن ينزلوا إلى الشارع ولكن بشرط أن يكون النزول في إطار النظام والقانون والدستور، وأضاف: بصراحة استعروا أعمال الشعب أصبحوا يؤيدون قطاع الطرق في كل الجرائم التي تمت في الحيين وأخرها جريمة قطع آذان شخص، جرائم بندي لها الجين..

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة تتصدى وتتصدى لأي أعمال إجرامية كواجب من واجبها مشيراً إلى وجود مجموعة من المجرمين (المخطفين الذي يقال عنهم أنهم معتقلين سياسيين، وهم في الأصل مجرمين ارتكبوا جرائم جنائية في حق الوطن والمواطنين، وحول أسباب ما يحدث في بعض المحافظات الجنوبية قال رئيس الوزراء: (الحزب الاشتراكي اليمني حكم في المحافظات الجنوبية عقوداً من الزمن وتناحر فيما بينه، أتوا إلى الوحدة هربوا من مصير المعسكر الاشتراكي من صير الاتحاد السوفيتي بعد سقوط جدار برلين، وعندما شعروا أنهم قدوا كثيراً من المصالح، فالخطاب الانفصالي الذي سمعته اليوم هو ذاته خطاب.. البيض في عام ١٩٩٤ عن الانفصال هو نفس الخطاب التي عمله في عام ٢٠٠٩ مع زيادة مصطلح: «الانفصال».

حكماو بعقليات انفصالية واستطرد مجبور قائلًا: من يقول الوحدة ارتبطت بالمخالف والمشاكل الأراضي في المحافظات الجنوبية والمتقاعدين وعدم المواطنة

حذروا من إثارة الفتنة..

أبناء الحديدة يستنكرون التحريض المناطقي في مسيرة المشترك

البيضاء وجرحهم إلى وسط مكائباتها الحزبية ومصالحها السياسية. هذا وعبرت أوساط محلية في مديرية الحادي عن أسفها للأسلوب التحريضي المناطقي الذي تقوم به أحزاب المشترك ومحاولة جر المواطنين في الحديدة إلى فتنة مناطقيه وعنصرية.. وقال الشيخ ناجي الرضي -عضو المجلس المحلي بمديرية الحادي- إن أحزاب المشترك وبالتحديد حزب الإصلاح يؤدون دوراً مناطقياً عنصرياً مشبوهاً من أجل إثارة الفتنة في الحديدة نتيجة عجزهم وأفلاسهم السياسي واستعصاء أخراق الحديدة. ويضيف: أننا نتابع قضية نهب الأراضي في الحديدة وكنا في المجالس المحلية السابقين لذلك ونعمل على إيجاد معالجة عبر الطرق القانونية وعبر النظام والقانون.. إلا أنه ما يحصل الآن هو فقط إثارة للاحتقاد والكراهية واستغلال سياسي للقضية وتوظيف منطقي تبن ومحاولة إشغال فتنة في المحافظة وبالتالي تجميع القوى الحقيقية وضباع جورها وعدم أنصاف المظلومين وردع الظلمة.

عبرت قيادات في الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في محافظة الحديدة عن استيائها من سيطرة التيار الاصلاحى المتشدد على برنامج الاعتصام الذي نفذته احزاب اللقاء المشترك يوم الخميس الماضي امام مقر المكتب التنفيذي لحزب (اصلاح)، ولم يتجاوز الحضور أكثر من ٢٠٠ شخص معظمهم طلاب مدارس خاصة تابعة للاصلاح والموظفين في الاستثمارات الاصلاحية.

وليد غالب وجاء استياء القيادات الاشتراكية والناصرية بسبب الهتافات (الجهادية)، التي كانت تطلقها العناصر الاصلاحية المتشددة أثناء اللقاء القيادي الناصري لبيان الاعتصام لإجباره على التوقف وهو الأمر المخالف للاتفاق الذي تم في الاجتماع التحضيري للاعتصام حيث تم ذلك على شعارات سياسية وليس شعارات اصلاحية جهادية وعقائدية بحسب القيادات الاشتراكية والناصرية. الى ذلك عبر عدد من المواطنين المستقلين الذين كانوا متواجدين في ساحة الاعتصام عن استنكارهم الشديد

ويضيف -كل مرارة- قائلًا: فوجئت كغيري ممن غر بنا أنه كان اعتصاماً لاعلاقة لنا به -و نحن نستغرب ان تمارس هذه الاحزاب- التي تقول انها معارضة- الكذب على المواطنين

